المؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير 2022

التدريب على إدارة المشروعات الصغرى في مؤسسات التعليم العالي والمهني

ابتسام ميلاد حديدان
جامعة المرقب / كلية الآداب مسلاتة
basma_mem@yahoo.com

امال ميلاد حديدان
كلية التقنية الالكترونية / طرابلس
amalhededan@gmail.com

الملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى إمكانية اعتماد أساليب التدريب على المشروعات الصغرى بمؤسسات التعليم العالي والمعاهد المهنية من خلال الاحتذاء بتجارب الدول المتقدمة. دراسة المراجعة يعد المنهج الملائم لطبيعة هذه الدراسة من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة. نتائج الدراسة أظهرت أن واقع التدريب على إدارة المشروعات الصغرى في مؤسسات التعليم العالي والمهني في ليبيا يعتبر ضعيفًا، لذا لابد من العمل على الاستفادة من التجربة الأمريكية في مساعدة خريجي المعاهد المهنية في إقامة مشروعاتهم الصغرى؛ عبر إنشاء مشروع تعاوني بين المعاهد المهنية وغرفة التجارة والقطاع الخاص، والاستفادة من التجربة الكندية بإقامة شراكة قوية بين المعاهد المهنية والمؤسسات الإنتاجية داخل المعاهد المهنية ، والاستفادة من التجربة اليابانية بتأسيس الشراكة بين المعاهد المهنية وقطاعات الإنتاج بوزارة الصناعة والزراعة والتجارة، واتحاد وزارات التربية والعلوم والرياضة والثقافة، والاستفادة من التجربة البريطانية بخلق شراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تقديم المهارات، وتوفير التدريب والتعليم اللازمين لكل عامل في كافة المجالات.

الكلمات الدالة: التدريب، المشروعات الصغرى، مؤسسات التعليم العالي، المعاهد المهنية.

Training on Managing Small Enterprises in Higher and Vocational Education Institutions

Abstract

The study aims to identify the extent to which training methods can be adopted for Small enterprises in higher education institutions and vocational institutes, by following the example of the experiences of developed countries. The review study is the appropriate approach to the nature of this study, by reviewing previous studies related to the subject of the study. The results of the study showed that the reality of training in managing Small enterprises in institutions of higher and vocational education in Libya is weak, so it is necessary to take advantage of the American experience in assisting graduates of vocational institutes in setting up their Small enterprises, through the establishment of a cooperative project between vocational institutes, the Chamber of Commerce and the private sector Benefiting from the Canadian experience by establishing a strong

partnership between vocational institutes and productive institutions within vocational institutes, and benefiting from the Japanese experience by establishing a partnership between vocational institutes and production sectors at the Ministry of Industry, Agriculture and Trade and the Union of Ministries of Education, Science, Sports and Culture, and benefiting from the British experience by creating a public-private partnership from In order to provide the skills and provide the necessary training and education for each worker in all fields.

Keywords: training, Small enterprises, Higher education institutions, Vocational institutes.

المقدمة:

يعتمد التخطيط السليم على تقييم التجارب السابقة لمعرفة نقاط القوة والاستفادة منها، ونقاط الضعف لتجنبها، والبدء من حيث انتهي الآخرون، وتجارب الدول الناجحة في المشروعات الصغيرة أكدت أهمية استخدام نظام تعليمي تتلاءم مخرجاته مع احتياجات تأسيس المشروعات والمضي فيها، وفاعلية برامج التدريب في ذلك. وفي هذه الدراسة تم التطرق لواقع المشروعات الصغرى في ليبيا، والمعوقات التي تواجه تطورها وتنميتها، ومن ثم تناول التعليم المهني كطريقة للتغلب على تلك المعوقات، وارتباطه بالتدريب على المشروعات الصغرى، وعرض نماذج من تجارب الدول الناجحة.

1.1 مشكلة الدراسة:

لدى الدولة الليبية تجربة حول إقامة المشروعات الصغرى بلغ عددها عام 2009 (18277) مشروعًا، ولم تستطيع أن تؤثر على حركة الاقتصاد ودفع عجلته ، وبالمقابل قد نجحت العديد من الدول في الاستفادة من مزايا المشروعات الصغرى عن طريق تبنيها لها كأحد وسائل التنمية الاقتصادية ، ولعبت فيها دورا مهما في حل العديد من المشكلات كالهند، واليابان، وأمريكا، والأردن وغيرها من الدول. وهناك العديد من الدراسات عن التجربة الليبية التي أشارت إلى المعوقات التي منعت نمو وتطور المشروعات الصغرى، التي أرجعتها إلى عدة أسباب تتعلق بالجانب التمويلي والإداري والقانوني، وافتقار أصحاب المشاريع والموظفين فيها للخبرة والتدريب اللازمين وغيرها، فعلى سبيل المثال أشارت دارسة محمد زكي وفوزي بن عيسى (2019) إلى تدني مستوي تطور المشروعات الصغرى في ليبيا، وأرجع ذلك للمعوقات الإدارية والفنية والتسويقية والبشرية وغيرها. وأوصت دراسة على أبوبكر وأبو عزوم اللافي (2015) بضرورة وضع خطة قومية متكاملة للنهوض بالمشروعات الصغرى، والتغلب على المعوقات التي تعترضها. لذا فإن هذه الدراسة تحاول الربط بين تمكين المشروعات الصغرى من دفع عجلة الاقتصاد وبين العمل على الاهتمام بتأسيسها على نحو يتيح لها النجاح في ذلك، من خلال الإجابة على التساؤل التالي:

. ما مدى إمكانية اعتماد أساليب التدريب على المشروعات الصغرى بمؤسسات التعليم العالي والمعاهد المهنية من خلال الاحتذاء بتجارب الدول المتقدمة؟

1.2 أهمية الدراسة:

. إن من المتطلبات الأساسية لأي خطة للتنمية الاقتصادية وضع رؤيا للتعليم تقوم على نظام تعليمي ومهني ذي جودة عالية، ذات كفاءة بشرية تستطيع أن تلبي احتياجات مجتمعها الحالية والمستقبلية.

. التطرق للتعليم المهني لما له من دور في رفد احتياجات المجتمع وسوق العمل.

. النظر إلى الشباب كرأس مال بشري ينبغي استثماره لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تمكينهم من اكتساب مخزون واسع من المهارات المهنية المطلوبة في سوق العمل حالياً ومستقبلياً على نحو ينمي الاقتصاد، ويحقق الاستدامة من خلال المشاريع الصغرى.

1.3 هدف الدراسة:

. التعرف على مدى إمكانية اعتماد أساليب التدريب على المشروعات الصغرى بمؤسسات التعليم العالي والمعاهد المهنية من خلال الاحتذاء بتجارب الدول المتقدمة.

1.4 مصطلحات الدراسة:

1.4.1 التدريب: هو مجموعة من المهارات والخبرات التي يتم تقديمها للطلبة ضمن إطار مؤسسي في إطار أحد مجالات الممارسة، بحيث يتمّ اكساب المعرفة بشكل واسع ومقصود بهدف نقل الطلبة المتدربين من مستوى المعرفة المحدود من حيث المهارات والاتجاهات والفهم إلى مستوي أفضل يمكنهم من ممارسة الخدمة.

1.4.2 مؤسسات التعليم العالي: مجتمع علمي يهتم بالبحث عن المعرفة التي من وظائفها الأساسية التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

1.4.3 المعاهد المهنية: هو نمط من التعليم النظامي الذي يتضمن الإعداد التربوي، وإكساب المهارات اليدوية والمعرفة المهنية الذي تقوم به مؤسسات تعليمية نظامية بمستوى الدراسة الثانوية لغرض إعداد عمال ماهرين في مختلف الاختصاصات الصناعية والزراعية والصحية والإدارية وغيرها.

1.4.4 المشروعات الصغرى: شركة، أو منشأ، أو مؤسسة، أو أي كيان اقتصادي يمول ويدار ويراقب من قبل أصحابه، ويتصف بقلة حجم العمالة فيه ، يشتمل على وحدات إدارية محددة، ويشغل حيزاً صغيراً ضمن

قطاع الأعمال ، يقدم خدماته أو منتجاته إلى منطقة جغرافية محددة، ويشمل القاعدة أو الأساس الذي يؤسس عليه المشروعات الكبيرة والعملاقة فيما بعد.

1.5 منهجية الدراسة:

نظرًا لأن الدراسة الحالية تبحث في معرفة مدى إمكانية اعتماد أساليب التدريب على المشروعات الصغرى بمؤسسات التعليم العالي، فإن دراسة المراجعة يعد المنهج الملائم لطبيعة هذه الدراسة، وذلك من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة لاستخلاص النتائج، والخروج بمجموعة من التوصيات.

1.6 الدراسات السابقة:

1.6.1 دراسة مرعي (2020): هدفت الدراسة إلى تناول واقع التعليم الليبي بنوع من التحليل غير السردي الذي نتحصل من خلاله على نتائج علمية يمكن الاستفادة منها في دراسات علمية تطبيقية تكون نواة لدراسات علمية أخرى، تساعد الباحثين في تفادي الإشكاليات، ووضع السياسات والخطط اللازمة لاستمرار العملية التعليمية المواكبة للتطورات الواقعة في الميادين التربوية، والفكرية، والعلمية، والتقنية الحديثة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الاستقرائي، وخلصت إلى: ضرورة الربط الكامل بين السياسات الاقتصادية ومخرجات العملية التعليمية، والتدريب، ومتطلبات العملية الإنتاجية، والخدمية داخل الدولة الليبية ، استخدام نظام تعليمي تتلاءم مخرجاته مع احتياجات سوق العمل من خلال القيام بالإجراءات الآتية : توجيه المناهج الدراسية نحو متطلبات سوق العمل ، تعليم أكثر وأفضل اللغات الأجنبية، وتقنيات الحاسوب، اتخاذ السلوك الملائم، وتوجيه البيئة الاجتماعية لتحسين مواقفها من العمل والإنتاج ، العمل على زيادة الإنفاق على التعليم والبحث العلمي، وربط قطاع التعليم بقطاعي الصناعة والزراعة **(مرعي : 2020).**

1.6.2 دراسة حديدان (2020): هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المؤسسات الجامعية في تحقيق التنمية المستدامة، والإشارة إلى أهمية التدريب المهني في تحقيق ذلك. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الاستقرائي وكشفت النتائج عن: ضرورة العمل على تركيز المؤسسات الجامعية على بحوث احتمالات التغيير وتوقعاته ، والعناية بالتعليم الجامعي المهني لإعداد إطارات متخصصة ومؤهلة، ومراجعة برامج الجامعات ومناهجها، وتحسينها، وتطويرها لتصبح أكثر التصاقًا بحاجات الطلاب واحتياجات المجتمع ، تفعيل الحوار وتعزيز التعاون والتنسيق بين الجامعات والجهات ذات الاختصاص بسوق العمل، وذلك لوضع الخطط والسياسات والاستراتيجيات التي تحقق التكامل، وتخدم مطالب التنمية والاستراتيجيات التي تحقق التكامل، وتخدم مطالب التنمية **(حديدان : 2021).**

1.6.3دراسة الربيعي (2019): التي هدفت إلى كشف مدي إمكانية هيكلة النظام التعليمي ليكون قادراً على تلبية احتياجات سوق العمل، اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي. وقد خلصت إلى أن ذلك يمكن من خلال اتخاذ الإجراءات الكفيلة برفع معدلات النمو في قطاعات الإنتاج غير اللفظي، وتنويع مصادر الناتج المحلي لزيادة مصادر الناتج المحلي وزيادة المرونة التشغيلية لقطاعات الإنتاج، وتخفيض معدلات البطالة بين الخريجين. وأنه لابد من مواجهة إصلاح النظام التعليمي، والاهتمام بالتنمية البشرية لتوليد رأس مال بشري وطني يقود الاقتصاد نحو الازدهار والتقدم الاجتماعي، وهذا الأمر يستلزم التأكيد على نواحي الجودة والنواحي النوعية **(الربيعي (2019).**

1.6.4 دراسة الطويري والحاج (2019): التي هدفت إلى تحليل أثر الإنفاق الاستثماري على قطاع التعليم لتحقيق النمو الاقتصادي، واعتمدت على المنهج الوصفي باستخدام أسلوب السلاسل الزمنية باللجوء إلى أسلوب التكامل المشترك من ثم نموذج تصحيح. وقد بينت النتائج إلى أن النمو الاقتصادي سيكون أكثر مرونة واستجابة للتغيرات إذا تم الانفاق الاستثماري في قطاع التعليم والتدريب على فئة الشباب في الأجلين القريب والبعيد ، وأن ضعف إنتاجية فئة الشباب في مواقع العمل ربما تكون دليلًا على نقص الخبرة والكفاءة والمهارات المطلوبة للتأثير على معدلات النمو الاقتصادي ، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة الاستثمار على قطاع التعليم والتدريب لاكتساب الشباب المزيد من المهارات المطلوبة **(الطويري والحاج : 2019).**

1.6.5 دراسة نصر الله (2018): قد هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التعليم التقني والمهني في الحد من البطالة والإسهام في تعزيز التنمية المستدامة، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بهدف تشخيص الوضع الراهن للتعليم التقني في فلسطين. وقد كان من أهم النتائج التي تم التوصل إليها: عدم تطور المناهج والتخصصات المطروحة من قبل مؤسسات التعليم العالي لتتلاءم مع متطلبات أسواق العمل في ظل التطور التقني والمعرفي ، وأنه في ظل التطور المعرفي وتغير بيئة العمل بتطلب الأمر تعزيز المهارات المهنية والسلوكية للخريجين، وتحسين قدراتهم على التكيف مع العالم المهني الجديد، كذلك ارتفاع نسبة الخريجين العاطلين عن العمل، مما يزيد الأعباء الاقتصادية والاجتماعية للأجيال الحالية والمستقبلية والذي بدوره سيؤثر سلباً على تحقيق التنمية **(نصرالله : 2008).**

. دراسة سليمان (2007): التي هدفت إلى التعرف على فاعلية برامج التدريب التحويلي التي تنفذها مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات والكليات التقنية لتحقيق الموائمة بين مخرجات المؤسسات

التعليمية ومتطلبات ســـوق العمل، وقد توصـــلت نتائجها إلى أن من أهم الأســـباب التي دفعت الجامعات والكليات التقنية إلى طرح برامج التدريب التحويلي، وإنشـاء مراكز خدمة المجتمع والتعليم المسـتمر هو الرغبة في تقليل الفجوة بين جهات التعليم والإعداد والتأهيل من جهة، وبين جهات التوظيف من جهة أخرى **(سليمان: 2007)**.

1.6.6 دراســة المصـراتي (2019): حيث هدفت الدراســة إلى التعرف على الجوانب الإيجابية لحاصــنات الأعمال، وكيفية الاسـتفادة منها بما يتلائم مع معطيات الاقتصـاد الليبي، وتسـليط الضـوء على أهم التجارب العربية والدولية الرائدة في مجال حاصـنات الأعمال التي يمكن الاحتذاء بها في ليبيا، واعتمدت الدراسـة على المنهج الاســتقرائي. وقد خلصــت إلى أن النموذج الليبي يعاني من تأخر صــدور القوانين المنظمة لنشــاط حاصنات الأعمال للمؤسسات الصغرى والمتوسطة، وضعف الوعي السياسي والاقتصادي بأهمية حاضنات الأعمال في تنمية المؤســسـات الصــغرى والمتوسـطة، وغياب الوعي والثقافة بتبني خذه الآليات، ونقص في الخبرات التنظيمية والتوجيهية التي تعمل على نشرها **(المصراتي : 2019)**.

1.6.7 دراسة نورالدين وبوقرين (2018) : التي هدفت إلى عرض مجموعة من التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة ، وأوجه الاستفادة من نتائجها في وضع استراتيجية شاملة لتنمية وتطوير هذا النوع من المشروعات في ليبيا ، واعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي المقارن ؛ حيث تم مقارنة ســبع دول، ثلاثة تجارب منها لدول متقدمة، وأربعة لدول نامية، وأشــارت النتائج إلى وجود تشابه كبير بين تلك الدول فيما يتعلق بالدوافع وراء الاهتمام بالمشروعات الصغرى والمتوسطة، وتطويرها من خلال توفير الأطر القانونية والتشريعية، وإنشاء هيئات ومؤسسات حكومية للإشراف عليها، وتقديم الدعم لها، وتوفير التمويل اللازم عن طريق إنشاء مؤسسات تمويل، وضمان مخاطر تقديم الدعم والاستشارات في مجال دراسات الجدوى، والمسائل الفنية، والإدارية، والتسويقية، والتدريب **(نورالدين وبوقرين : 2018)**.

1.6.8 دراســـة نصـــار والبلعاوي (2016) هدفت إلى التعرف على مقومات التدريب الإبداعي، وبيان انعكاسات التدريب من منظور إبداعي على تأسيس وتطوير مشاريع أعمال صغيرة ريادية، تم استخدام المنهج الوصــفي التحليلي، ووزعت اســتبانة على عينة عشــوائية من الرياديين، بلغت مفردات عينة الدراســة (40) رياديًا. وقد كشـفت النتائج عن وجود ارتباط قوي بين متغير طرق التدريب ومتغير تأسـيس وتطوير مشـاريع صـــغيرة ريادية، وأن مجالات التدريب الإبداعي التي لها تأثير تتمثل في كفاءة الدور، وإدارة الدورة التدريبية، والتشجيع على التعلم والمشاركة، وطرق التدريب **(نصار والبلعاوي: 2016)**.

1.6.9 دراسة الصوص (2010) : هدفت الدراسة إلى التعريف بالمشاريع الصغرى والمتوسطة، وتقديم بيانات متكاملة حولها ، وعرض التجربة الفلسطينية، وخصائصها، والمشاكل التي تعاني منها ؛ إضافة إلى عرض بعض النماذج من التجارب الدولية، واعتمدت علي المنهج الوصفي الاستقرائي. وقد كشفت النتائج أن المشاريع الصغرى والمتوسطة في الدول قد حظيت برعاية كبيرة من قبل المؤسسات المحلية والحكومية بإصدار التشريعات، وصياغة السياسات التي حققت لها الحماية والنمو والتطور، كما أنه قد تم إنشاء مؤسسات وأجهزة تقوم بإمداد المشروعات الصغرى والمتوسطة بالقروض اللازمة، ومساعدتها على تسويق منتجاتها، كما انتهجت سياسات لدعمها مثل الإعفاء من الضرائب، والنظم التمويلية، والمساعدة؛ إضافة إلى التدريب والتأهيل، والاستشارات الفنية والاقتصادية **(الصوص: 2010)**.

. تتفق الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية من حيث هدف التعرف على واقع المشروعات الصغرى في ليبيا، والمعوقات التي تواجه تطورها وتنميتها: بأن النموذج الليبي يعاني من تأخر صدور القوانين المنظمة لنشاط حاضنات الأعمال للمؤسسات الصغرى والمتوسطة، وضعف الوعي السياسي والاقتصادي بأهمية حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة، وغياب الوعي والثقافة بتبني هذه الآليات، ونقص في الخبرات التنظيمية والتوجيهية التي تعمل على نشره.

. تتفق الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية من حيث هدف تناول التعليم المهني، وارتباطه بالعملية التدريبية في أن للتعليم التقني والمهني دورًا في تعزيز التنمية الاقتصادية.

. تتفق الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية من حيث هدف أهمية التدريب المهني في تحقيق التنمية في بيان انعكاسات التدريب من منظور إبداعي على تأسيس وتطوير مشاريع أعمال صغيرة ريادية.

. تتفق الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية من حيث هدف الإشارة إلى أهمية المشروعات الصغرى، وأهمية التدريب على إقامتها وتأسيسها، في أن ضعف إنتاجية فئة الشباب في مواقع العمل ربما تكون دليلًا على نقص الخبرة والكفاءة والمهارات المطلوبة للتأثير على معدلات النمو الاقتصادي، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة الاستثمار على قطاع التعليم والتدريب لإكساب الشباب المزيد من المهارات المطلوبة، والتعريف بالمشاريع الصغرى والمتوسطة، وتقديم بيانات متكاملة حولها.

. تتفق الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية من حيث هدف عرض نماذج من تجارب الدول الناجحة في إقامة وتأسيس المشروعات الصغرى، وفي عرض بعض التجارب الدولية الناجحة في تنمية وتطوير المشاريع الصغرى والمتوسطة والاحتذاء بها، والتعرف على الجوانب الإيجابية لحاضنات الأعمال وكيفية الاستفادة

منها بما يتلائم مع معطيات الاقتصاد الليبي، وأوجه الاستفادة من نتائجها في وضع استراتيجية شاملة لتنمية وتطوير هذا النوع من المشروعات في ليبيا.

. من حيث المنهجية تتفق الدراسة الحالية مع أغلب الدراسات السابقة بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي القائم علي تناول دارسات وبيانات تتعلق بالتجربة الليبية ومعوقاتها، وبالتعليم المهني، وبالتدريب علي المشروعات الصغرى وأهميته، وبتجاوب الدول الناجحة في برامج المشروعات الصغرى، واستخلاص نتائج من كل تلك التجارب للاستفادة منها في تأسيس تجربة ليبية ناجحة.

2. الإطار النظري للدراسة:

2.1 الشباب والبطالة وسوق العمل:

دعت توجهات مشروع دستور ليبيا إلى تمكين الشباب وتفعيل مشاركتهم، حيث نصت المادة 33 على أن " تهيئ الدولة البنية المناسبة لتنمية النشء والشباب، وتوفر سبلًا للرفع من قدراتهم، وتدعم فاعليتهم في الحياة الوطنية، وفتح فرص العمل أمامهم، ومشاركتهم في التنمية، واستفادتهم من مختلف العلوم والثقافات الإنسانية، وتمكينهم من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بروح المواطنة والمسؤولية ". ودولة ليبيا قد شهدت _ ولازالت_ قوة شبابية من حيث الحجم والنسبة، حيث مثلت نسبة الشباب في التحول الديموغرافي قوة عمل عالية تفوق حجم السكان المعالين الذين دون الخامسة عشر سنة والسكان البالغين ستًا وخمسين فما أعلي، وهذا يستوجب تحقيق استثمار في رأس المال البشري الشبابي **(فريق خبراء : 2019 ، 4).**

تشير البيانات في الجدول أعلاه إلى ارتفاع نسبة الشباب الذين كانوا في المراحل التعليمية المختلفة عام 2006، والذين لابد أن يكونوا حاليا في سوق العمل، والبيانات تشير إلى أن التركيب العمري بالمجتمع الليبي ترتفع فيه نسبة الشباب.

التوزيع العددي والنسبي للطلاب الملتحقين بالدراسة حسب إحصاء 2006

المرحلة الأساسية	عدد الطلاب الليبيين الملتحقين بالدراسة 2006					
	الذكور		الإناث		المجموع	
مرحلة التعليم الثانوي وما يعادلها	21665	%24.54	22062	%24.78	441927	%24.65
مرحلة ما فوق الثانوي ودون الجامعة	51322	%5.68	49219	%5.54	100541	%5.61
مرحلة التعليم الجامعي فما فوق	93761	%10.37	11466	%12.88	20827	%11.6
المجموع	366748	%100	38947	%100	720695	%100

المصدر: محمد تنتوش – الشباب وسوق العمل

تشير البيانات الإحصائية إلى ارتفاع معدلات البطالة بالمجتمع الليبي بشكل عام، ولدى الشباب بشكل خاص ، إذ أن أكثر من ربع الشـــباب الليبي يعانون من البطالة، ونســـبة البطالة في تزايد وارتفاع لدي فئة الشــباب الجامعيين ؛ فحوالي أكثر من ربع الخريجين عاطلين عن العمل. وقد شــهدت ليبيا خلال الســنوات الأخيرة ترديا واسـعاَ في أوضـاعها الاقتصـادية، مما كان له الأثر السـلبي البالغ على سـوق العمل الداخلي تشـغيلاَ وبطالة ، حيث شـهدت مختلف مؤشـرات التشـغيل بين فئة الشـباب ترديًا سـريعًا، وفي بعض أبعاده خطيرًا ، فقد تراجعت نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي بين الشباب من (72.3%) عام 2012 إلي (48.6%) عام 2015 حسب تقديرات مصلحة الإحصاء والتعداد، كما تشير البيانات إلى تزايد البطالة بين الشـباب بشـكل مفجع حيث تقدر نسـبتها (41%) عام 2015 بينما بلغت (12.7%) فقط على الصـعيد الدولي(**الطويري والحاج : 2019 ، 35) .**

ومن أبرز العوائق التي تسـبب البطالة بين الشـباب: الاقتصـاد الريعي المعتمد بشـكل شـبه كامل على عائدات النفط، وما يرتبط بذلك من ســياســات وقيم وســلوكيات، من ذلك الضــعف الشــديد في القطاعات الإنتاجية، وتركز التوظيف في القطاع الحكومي، وبالتالي ارتفاع بند الأجور والرواتب، وما تقدمه الدولة من دعم، مما ترتب على هذا سلوكيات التعفف من المهن اليدوية، والميل إلى المهن المكتبية بشكل عام. وبالرغم من جهود الـدولـة الكثيفـة الهـادفـة لتنويع مصـــــادر الـدخـل للاقتصـــــاد الليبي ؛ لا يزال النفط يمثـل (73%) من الناتج المحلي والإجمالي، و(95%) من عائدات الصادرات، وحوالي (93%) من الإيرادات العامة. ومن العوامل الأخرى للبطالة ضـــعف القطاع الخاص، وضـــعف قدرته على توحيد مواطن العمل، وضعف تحفيزها، وجذب الشباب إليها، وكذلك ضعف مهارات وكفاءات الخريجين من التعليم لأسباب متعددة تعود لخصـائص النظام التعليمي، حيث اشتكى (30%) من أصـحاب الشركات من ضـعف المهارات للشباب خريحي المؤسسات العلمية والمعاهد الفنية(**فريق خبراء : 2019 ، 25).** وهذه العوائق مجتمعة تدعو إلي:

. تشجيع الأعمال الصغرى والمتوسطة في مراحلها الأولي على الأقل، وتشجيع القطاع الخاص، وتمكينه من توفير مواطن عمل للشباب، وتوفير الحوافر الجاذبة لتحقيق ذلك.

. اعتماد حملات إعلامية وتوعوية واســعة لإعلاء قيمة العمل بكافة مفرداته لدي الشــباب بما في ذلك العمل اليدوي، وادماج مواد ضـــمن المقررات بكافة المراحل التعليمية، تحض على العمل المنتج، وعلى دور العمل في بناء روح المواطنة، وقيم الاعتماد على الذات، وقيم المشاركة المجتمعية.

. الاعداد لخطة وطنية متكاملة للإصـلاح تسـتهدف تنويع النشـاط الاقتصـادي بتدعيم القطاعات الإنتاجية كالصناعة والفلاحة **(الطويري والحاج : 2019 ، 44).**

وسوق العمل الليبي يفتقر إلي العمالة الماهرة، وهو لا يستطيع استيعاب الأنشطة الاقتصادية الوطنية، بالرغم من أن حجم الاستثمارات المنفقة فيه ضخمة تقدر بحوالي: (4834.95) مليون دينار، وذلك بسبب تدنئ كفاءة العامل الليبي المستخدم ، وقد حاولت السياسة الاقتصادية في الدولة الليبية التركيز على زيادة استخدام العمالة الوطنية بهدف القضاء على أكبر حجم من البطالة داخل سوق العمل، إلا أن هذا الإجراء قاد إلي عملية استبدال البطالة الإجبارية بأخرى مقنعة، مما أدي إلى انخفاض مستوى الإنتاجية في كافة الأنشطة الاقتصادية المختلفة**(فريق خبراء : 2019 ، 31).**

والأمر يحتم وجوب التركيز على سياسة الاستثمار في الموارد البشرية من فئة الشباب بشكل خاص عن طريق التعليم الجيد والتدريب، والانفاق المخطط على هذه المجالات كمًّا ونوعاً، والرفع بمهارات فئة الشباب نحو حسن الاستخدام، وإدارة الموارد، وإطلاق العنان للطاقات الإبداعية، والموارد الكامنة فيهم، على نحو يؤدي إلي الارتقاء بهم. وذلك يستوجب الاهتمام بالقطاعات المنتجة والمؤهلة لعنصر الشباب والتي على رأسها المؤسسات الجامعات والمعاهد الفنية المختلفة من خلال اعتماد التعليم التطبيقي للمناهج المدروسة في تلك المؤسسات والمعاهد ، ومواكبة العلوم التكنولوجية الحديثة والمتطورة والمجهزة بأحدث التجهيزات ، وكذلك تجهيز العناصر المؤهلة من فئة الشباب ووضع الضوابط التي تضمن سير العملية التعليمية بالشكل الأمثل، وفي الطريق الصحيح ، فالتعليم لم يعد مقتصرًا على الاطلاع على مدى واسع من المعرفة فحسب، بل الأهم من ذلك ضرورة التسلح بعمق بالقدرة التفسيرية للمعرفة، وبناء القدرات الملائمة للأنماط الحديثة من التعليم التي أصبحت مطلوبة وبقوة في مواقع العمل**(الطويري والحاج : 2019 ، 47).**

2.2 واقع المشروعات الصغرى في ليبيا والمعوقات التي تواجه تطورها وتنميتها:

تواجه المشروعات الصغرى في ليبيا فشلاً كبيراً؛ ففي أقل الظروف عدم تطورها على الرغم من عمل العديد منها في السوق الليبي، وأغلبها معتمدة على استيراد السلع من الخارج ثم إعادة بيعها، حيث تحولت من إنتاجية إلى تجارية، وهذا بدوره أدى إلى فشلها، إضافة للمنافسة غير المقننة. وتجربة المشروعات الصغرى في ليبيا لا يوجد لها قانون خاص بها، فالموجود حالياً قرار للجنة الشعبية العامة سابقاً رقم (472) لسنة 2009 ، الخاص بتقرير بعض الأحكام الخاصة بالمشروعات الصغرى المتوسطة **(البرني : 1997 ، 133.).**

ومن الناحية الواقعية للمشروعات الصغرى في ليبيا فإن البيانات تشير إلى انخفاض عددها وتدني الدور الذي تلعبه في التنمية، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب من بينها انخفاض الدعم المالي الحكومي ، ومن أسباب عزوف المؤسسات المالية عن تقديم التمويل للمشروعات الصغرى: ضعف عملية التخطيط ، عدم الإلمام بجوانب الإدارة المالية لأصحاب تلك المشروعات، والعوامل الثقافية ، عدم وجود مؤسسات متخصصة في تمويل وضمان التمويل للمشروعات الصغرى الطالبة للتمويل ، القيود المفروضة من المصارف في حال التعامل مع المشروعات الصغرى ، إضافة إلى العوامل الخلفية التعليمية لإصحاب تلك المشروعات ، وحجم المشروع والضمانات، وتاريخ وخطط عمل المشروع **(زكري وعيسى : 2019 ، 154).**

والمشروعات الصغرى في ليبيا تواجه تحديات ومشاكل داخل المشروع ذاته منها: المشاكل الإدارية والمتمثلة في: ضعف أداء إدارة المشروع، عدم وجود هيكل تنظيمي ولوائح إدارية ومالية وفنية واضحة لإدارة المشروعات، عدم الاهتمام بجانب التدريب والتأهيل للعاملين بالمشروع. ومنها المشاكل المتعلقة بمهنية العمالة والمتمثلة في: عدم ولاء العامل للمشروع، وعدم توفر العمالة الماهرة، ومنها المتعلقة بالمشاكل الفنية، والمتمثلة في: عدم فهم صاحب المشروع للنشاط الذي يعمل فيه، نقص وضعف التقنية والتكنولوجيا المستخدمة للإنتاج وتقديم الخدمات، عدم توفر الإمكانيات الجيدة للعمل في السوق المحلي وعدم مطابقتها للمواصفات العالمية **(زكري وعيسى : 2019 ، 154).**

ومن أهم المعوقات التي تعرقل تطور المشروعات الصغيرة وتنميتها في التجربة الليبية:

. المعوقات التمويلية: يشكل التمويل أهم المعوقات الرئيسة التي تحول دون تطور المشروعات الصغرى وتنميتها نظراً لصغر حجمها، واعتماد ملاكها على المصادر الذاتية الفردية، أو العائلية، وبالتالي اعتمادها على التمويل الذاتي وخاصة بداية نشأتها، حيث تحجم المؤسسات المصرفية على تمويلها لكونها تركز على دعم المشروعات الكبيرة ذات المخاطر الأقل ، إضافة إلى صعوبة الضمانات المطلوبة، وتعقد إجراءاتها من جهة المؤسسات المالية.

. المعوقات الإدارية : تتمثل في انخفاض مهارات الموظفين والملاك على ممارسة المهام اللازمة لإدارة تلك المشروعات حيث عادة ما تتخذ القرارات بشكل فردي، وتتركز جميع الأعمال الإدارية على عاتق شخص واحد عادة المدير ، إضافة إلى انخفاض مهارات القيام بوظائف التخطيط والتنظيم والتوجيه، وبصورة متكاملة.

. المعوقات القانونية : تظهر هذه المعوقات من خلال كثرة تداخل إجراءات إنشاء المشروعات الصغرى وصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية ، وكذلك تعقيد الإجراءات المتعلقة بالضرائب، والتأمينات، وتعدد الجهات الرقابية ، وكذلك غياب القوانين والتشريعات التي تعمل على دعم وحماية المشروعات الصغيرة.

. المعوقات التسويقية : تتمثل في كل العوامل المتعلقة بأداء وظيفة التسويق التي تؤثر سلباً على فاعلية المشروعات الصغرى ، والتي تشير إلى انخفاض الكفاءات التسويقية نتيجة لعدم مقدرة المشروعات على توفير معلومات تسويقية كافية، لافتقار أصحابها للوعي التسويقي القائم على الدعاية والترويج للمنتجات أو الخدمات ، إضافة إلى نقص كفاءات رجال البيع والتسويق، وقصور المعلومات المتوفرة لديهم حول السوق، ومستويات الأسعار، وطبيعة الخدمات المنافسة.

المعوقات البشرية: تعاني المشروعات الصغيرة من نقص الكوادر ذات الكفاءة العالية والمتخصصة، فالموارد البشرية المتاحة بها تكون من الموارد ذات التخصص العام من العمالة العادية قليلة المهارة ، إذ إن الحصول على المتخصصين من ذوي المهارات العالية يتطلب دفع تكاليف مرتفعة قد لا تكون متاحة لتلك المشروعات. كما أن ضعف مستوى التدريب الذي تقدمه المشروعات الصغيرة يعد عاملا آخر مرتبط بالموارد البشرية، حيث تفتقد تلك المشروعات إمكانية توفير برامج تدريب عالية الكفاءة نظراً لأنها تتطلب أيضاً تكلفة مرتفعة تحد من القيام بذلك.

معوقات البنية التحتية: أي صعوبة توفير الموقع المناسب للمشروع، وصعوبة توفير المواصفات الإنشائية، الأمر الذي يدفع أصحاب المشروعات إلى حلول بديلة تمكنهم من تنفيذ مشروعاتهم بأقل ما يمكن من تكلفة (**زكري وعيسى : 2019 ، 154 – 160).**

2.3 التعليم المهني وارتباطه بالتدريب:

يشكل التعليم المهني أحد المكونات الرئيسة لتنمية الموارد البشرية التي تكون بدورها رافدًا رئيسيًّا للاقتصاد الوطني ، ويعد تحقيق التعليم الجيد والشامل أحد أكثر الوسائل الفعالة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي من خلال تزويد الأفراد بأحدث العلوم المعرفية والتقنية لإنتاج كفاءات علمية قادرة على المنافسة في الحياة العملية. وتجمع معظم الأدبيات على دور التعليم والتدريب كمحددين أساسين للإنتاجية، وعلى أهميتهما في رفع القدرة التنافسية والاستيعابية للأنشطة الاقتصادية، مما يؤدي لتعزيز مستويات الاستقرار الاقتصادي على المدى البعيد ، ويعد التعليم المهني أهم وسيلة لبناء المجتمعات في مواجهة التغيرات الهائلة،

والمشكلات المعقدة، والتحديات المرتبطة بالبطالة ، وهو ضروري لقدرته على المؤاءمة مع احتياجات سوق العمل وخاصة في ظل التطور المعرفي والتكنولوجي (**نصرالله: 2018، 3).**

وفي ظل بيئة العمل الحاضنة للخريجين والصعوبات التي يعانيها الاقتصاد في مواجهة تزايد عدد الخريجين ، وعدم استيعاب سوق العمل بالقطاع الخاص للأعداد المتزايدة من الخريجين بسبب عدم مواءمتها لاحتياجات سوق العمل ، لابد من تبني رؤية تعزز التعليم المهني لقدرته على توفير فرص عمل مستقبلية والإسهام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وفي هذا الإطار يعد التعليم المهني نظامًا تعليميًّا يوفر مجالًا للتدريب المهني، واكتساب المهارات والكفاءة ، وهو يعد مدخلًا رئيسيًّا لتحقيق التوازن الاقتصادي في ظل بيئة اقتصادية دولية متغيرة ، يتسم بالتنافسية والانفتاح، وهناك الكثير من الدول التي اهتمت بالتعليم المهني، وتعتبر ألمانيا من أوائل الدول التي اهتمت بالتعليم المهني، إدراكاً منها بأن الاقتصاد الحقيقي القوي لا يقوم بمعزل عن الكفاءات المهنية ، حيث توفر ألمانيا للطلبة الخريجين من المعاهد والكليات المتوسطة إمكانية الالتحاق بالجامعات دون وجود حالة من القطع في المستوى المتوسط والجامعة. كذلك استطاعت الصين أن توفر كفاءات مدربة من خلال المعاهد والجامعات المهنية في كافة المجالات المطلوبة للمجتمع الصيني ، وتنطلق الصين من حاجة السوق المحلية والعملية التنموية بشكل عام؛ فالخريج المهني يلتحق مباشرة بأحد مرافق العمل دون أن ينتظر فرصة مواتية. كما تمكنت الهند من جعل التعليم المهني أحد المحاور المهمة في العملية التعليمية ، وهي تقدم تسهيلات جمة للطلبة لتشجيعهم على الالتحاق بالمؤسسات التعليمية ذات الاختصاص في هذا المجال. الأمر ذاته بالنسبة للبرازيل التي انتقلت من دولة ذات مديونية عالية إلى دولة منتجة ومنافسة بفعل الخطط الاقتصادية القائمة على مواكبة التطورات المهنية التطبيقية الأكثر انسجاماً مع متطلبات السوق. كذلك شجعت روسيا الطلبة للالتحاق بمؤسسات التعليم المهني ، والنهضة الاقتصادية التي شهدتها روسيا لا يمكن فصلها بأي حال من الأحوال عن هذا التوجه **(علي : 2020 ، 98 – 101) .**

وفي الدول العربية نجد تأخرًا نسبياً في الاهتمام بهذا النمط من التعليم لأسباب ثقافية وتنموية ، حيث كان التعليم الأكاديمي هو المفضل للطلبة و لأولياء الأمور، ولكن بعد تفاقم ظاهرة الخريجين الأكاديميين العاطلين عن العمل ، وضعت الدول خططاً قريبة وبعيدة المدي للنهوض بالتعليم المهني ، كما هو حاصل الآن في الأردن، والمغرب، والجزائر، والعراق، ودول الخليج (**منظمة العمل العربية: 2009، 6).**

والتعليم المهني لا يضمن للخريجين وظائف، لكنه يكسبهم المهارات المهنية الضرورية في مجال تخصصهم من أجل العمل والإنتاج في المجتمع المعرفي الجديد ، بحيث يستطيعون العمل بنجاح في جميع

القطاعات سواء الحكومية، أو القطاع الخاص، أو العمل الحر، ويضمن لهم دخلًا يحقق الكفاية الاقتصادية، ويحقق مردودًا عاليًا لأنه وثيق الارتباط بالطلب الفعلي على الوظائف، لأن إيجاد فرص العمل يرتبط في العادة بالسياسات الاقتصادية للدولة من تجارة وصناعة وادخار وانفاق واستهلاك ، حيث يحقق التعليم المهني فاعليته في ظل توفر وتطوير رأس المال البشـــري الذي تحتاجه الأعمال الاقتصـــادية والاجتماعية للدولة (**شادي حلب : 2012، 397 – 434).**

وتعتبر العملية التدريبية من أهم الوسائل التي تسهم في تحقيق وتطوير وتنمية الموارد البشرية والمادية، ويعد الاهتمام بالعنصر البشري مهمًا من أجل جعل إنتاجية وخبرة مهارات العنصر البشري تتصاعد بزيادة ، ذلك لأنه كلما زاد الاستثمار في الإنسان ازداد العائد منه نظراً لتطور كفاءته. ويعد التعليم بمختلف مستوياته الركيزة الأساسية في بناء المجتمع وتطوره من خلال الاستثمار الأمثل للموارد البشرية بشكل يتناسب مع طموحاته، والحصـــول على العوائد الاقتصـــادية والاجتماعية ، والتعليم لأفراد المجتمع ضـــرورة ملحة لأجل تكوين الشـــخصـــية وبناء المســـتقبل ، وكلما تقدمت العلوم، وهيمنت التكنولوجيا الحديثة على مختلف مرافق الحياة زادت حاجة المجتمع إلى تعليم أبنائه وتدريبهم على مختلف صـــــنوف العلم والتكنولوجيا (**أبو بكر : 2008 ، 121) .**

لقد أصبحت العملية التعليمية قضية اقتصادية واجتماعية معاً، لذلك أصبح على المؤسسات التعليمية أن تلبي احتياجات المؤسسات الوطنية من القوة البشرية ذات الكفاءة المطلوبة، حتى تستطيع الأخيرة أن تحقق الميزة التنافسية، والنجاح في الأسواق الداخلية والخارجية. ولم تعد إدارة الجودة مقتصرة على ضمان جودة السلع في المؤسسات الصناعية، بل تعدتها إلى قطاع الخدمات بما في ذلك قطاع التعليم ، فالمؤسسات التعليمية في الولايات المتحدة، وبريطانيا، وألمانيا، وغيرها، تطبق إدارة الجودة وضمانها بشكل واسع ، وتبرز أهمية الجودة في مناهجها للتأكيد على ضرورة تحقيق مخرجات كل منهاج للغرض المقصود منه، وتتصدر عبارة "الملائمة للغرض" كل صـــفحة من صـــفحات برامجها التعليمية. وتحديث التعليم والتدريب المهني هو عملية تتطلبها الحاجة إلى وجود تعليم وتدريب مهني مبني على مواصـــفات تأهيل وطنية معترف بها ، ومبنية على مواصفات للمهن والأعمال والحاجة، لتصبح عمليات التعليم والتدريب المهني مرتبطة باحتياجات الصناعة والخدمات ومتطلبات سوق العمل ، كذلك الحاجة إلى تبني سياسة تعليمية تضمن نشر التعليم والتدريب المستمر في المؤسسات لمواجهة التبدلات الحاصلة في المهارات والتقنيات (**الشعايدة : 2016 ، 164).**

2.4 أهمية التدريب على المشروعات الصغرى:

تعتبر المشروعات الصغرى أحد المكونات المهمة لاقتصاد أي بلد، لأنها عبارة عن خلايا صغيرة في النسيج الاقتصادي لا يمكن الاستهانة بها ، بل إن هذه المشروعات تعتبر الأساس الذي تقوم عليه المشروعات المتوسطة والكبيرة، والجهة المكملة والمغذية لها، سواء في الإنتاج أو التسويق. ولاشك للمشروعات الصغرى أهمية بالغة في دعم الاقتصاد، والإسهام في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية ، وأكبر مثال على ذلك ما تحقق في اليابان، وتايوان، وكوريا وغيرها من الدول التي استطاعت أن تحقق نمواً اقتصاديا كبيراً، وثورة حضارية يشهد لها التاريخ وبزمن قياسي(**ضياء : 2012 ، 140**).

من مزايا المشروعات الصغرى أنها تنشط في معظم القطاعات الاقتصادية على الرغم من الاختلافات في كثافة هذه النشاطات بين قطاع وآخر ، وهي تنشط في القطاع التجاري، والقطاع الصناعي، والقطاع الزراعي الذي يشمل فئة الإنتاج الحيواني كتربية المواشي والدواجن والنحل والطيور ، والتصنع الزراعي الذي يتعلق بإخضاع المنتجات الزراعية للمعالجة الصناعية كالعصائر والأغذية ، والبناء والإنشاء وتصنيع التقنيات والأدوات. كما أنها تتميز بكفاءتها في استخدام الموارد الأولية والخامات المتاحة، خصوصاً في البلدان التي تتوافر فيها مثل هذه المواد ، كما أنها تشكل بيئة مناسبة للابتكار والإبداع، وخاصة في قطاع الصناعة. كما أن من أهم مزايا المشروعات الصغرى أنها تعد أفضل الطرق للحد من مشكلة البطالة من خلال توفير فرص عمل وتكلفة أقل من تكلفة المشروعات الكبيرة والمؤسسات الحكومية. ففي الدول العربية تتراوح نسبة البطالة ما بين (8 – 30%) ، بينما تبلغ نسبة البطالة في اليابان التي تعتمد على المشروعات الصغرى ما نسبته (4.7%) ، ذلك لأن المشروعات الصغرى في اليابان تشغل قرابة (70%) من إجمالي القوى العاملة (**بن شايب و سعدي :2019 ، 64**).

في التجربة اليابانية التي تعتبر في مجال إقامة وتنمية المشاريع الصغرى واحدة من أغني التجارب العالمية، وبمثابة نموذج يمكن أن يحتذي به من قبل كل الدول الراغبة في تمنية اقتصادياتها ، عملت على توفير المساعدات للمشاريع الصغرى سواء أكانت مساعدات فنية أم تحويلية أو إدارية أو تسويقية ، وذلك من خلال إعداد برامج تدريبية إدارية وفنية خاصة بالمشاريع الصغرى. وفي التجربة الكورية تم إنشاء هيئة تشجيع تشجع المشاريع الصغرى تقدم الدعم لها عبر توفير برامج للخدمات والتدريب. وفي التجربة الأمريكية

تم اتخاذ العديد من الخطط والبرامج الاستراتيجية لمساعدة وتطوير المشاريع الصغرى مثل التدريب على إدارة المشاريع الصغرى ، كما تم تطوير مؤسسات مسؤولة على إقامة وتنمية المشاريع الصغرى تهدف إلى مساعدة أصحابها لإقامة وتشغيل مشاريع صغيرة ناجحة ، تقوم بتزويدها بالخدمات الاستشارية والمساعدات المالية ، كذلك تم إقامة مراكز تطوير المشاريع بالمعاهد والجامعات تقدم الاستشارات وتقام بها حلقات النقاش حول التدريب وكل ما تحتاجه المشاريع الصغرى من أعمال ، وقد كان لهذا النشاط أثر في زيادة عدد المنشآت الصغرى. وفي تجربة دولة السودان تم تقديم الاستشارات الفنية والاقتصادية والمحاسبية مجاناً لأصحاب المشاريع الصغرى ، كما تم عقد دورات تدريبية لأصحاب المشاريع ، وفي تجربة دولة سنغافورة كان يتم تصميم المؤتمرات، ووضع وتنظيم برامج تدريبية عن التجارة والأسواق الدولية واحتياجاتها **(خالد السهلاوي : 2009 ، 18) .**

2.5 نماذج من تجارب الدول الناجحة في المشروعات :

2.5.1 التجربة الأمريكية لحاضنات الأعمال الإبداعية :

يعتبر نموذج الحاضن التكنولوجي بجامعة أوستن الأمريكية من أشهر نماذج الجامعات الاستثمارية في العالم ، وهو نموذج يهدف إلى تحقيق الشراكة والتعاون بين الجامعات وقطاعات الإنتاج في البحث العلمي ، وهو مشروع تعاوني بين الجامعة والحكومة المحلية، بمشاركة غرفة التجارة والقطاع الخاص. والحاضن التكنولوجي مصمم ليكون عاملاً مساعداً للتنمية الاقتصادية من خلال توظيف البحوث والمبتكرات الجامعية، وتحويلها إلى المجالات الرئيسة التي تحدد نجاح المشروعات الفنية في مجال الصناعة **(السيد : 2007 ، 43).**

وتتلخص آلية عمل حاضنات الأعمال بوضع برامج تدريب واستشارات علمية يتبعها انتقاء رياديين يرغبون ببدء العمل في تأسيس مشاريعهم الخاصة بالشراكة مع مؤسسات الدولة الكبرى ، عبر فترة الحضانة تقدم فيها خدمات استشارية، ومالية، وقانونية، ووضع خطط مفصلة حول التمويل والاستثمارات اللازمة، وبرامج السيولة، والإنتاج، والتسويق، وكل ما يتعلق بمسيرة الشراكة ذات العلاقة حتي مرحلة الانطلاق **(مصطفي : 1998 ، 120).** وعموما هدفت حاضنات الأعمال الإبداعية بالولايات المتحدة الأمريكية إلى :

. مساعدة خريجي الجامعات والمعاهد العليا من أصحاب الأفكار المبدعة على إقامة مؤسساتهم ومشاريعهم الخاصة.

. مساعدة الباحثين على الانتفاع بنتائج الأبحاث التي ينفذونها من مرحلة العمل المخبري إلى مرحلة التطبيق العملي بهدف الإنتاج التجاري.

. تقديم الاستشارات الفنية في مجال دراسات الجدوى الاقتصادية، ودراسة حجم السوق والإنتاج، ومدي توفر العمالة والمواد الأولية اللازمة لبدء الإنتاج.

. تقديم قروض ميسرة للمشاريع الصغرى .

. تنفيذ دورات تدريبية مكثفة للمؤسسات المختصة.

. المساعدة في وضع خطة للمشروع أو الشركة (**اليونسكو : 2019 ، 165).**

2.5.2 التجربة الكندية مراكز التميز :

تعد من أشكال الشراكة القوية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية، وهي مراكز بحثية موجودة داخل الجامعات للقيام بتوثيق العلاقة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية، لتمويل مجموعة من البرامج لتطوير وتدعيم العلاقة بين الجامعات والصناعة ، وتحرص الحكومة الكندية على تمويلها بشكل منتظم ومستمر، وذلك للمحافظة على ارتباطها مع المجتمع والمؤسسات الإنتاجية في الدولة. ومن مراكز التميز التي أنشئت في كندا: مركز جامعة أونتاريو لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي قامت بتحويل نتائج البحوث العلمية والتكنولوجية إلى تطبيق عملي في المؤسسات الصناعية والإنتاجية ، وذلك من خلال الشراكة والتعاون بين جامعة أونتريو والمؤسسات الوطنية للوصول إلى أفضل الاختراعات في مجال المعلوماتية والاتصال، ومن ثم تسويقها(**اليونسكو : 2019 ، 166).** وتهدف مراكز التميز في كندا إلى :

. إقامة روابط شراكة قوية واستراتيجية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية.

. الاستثمار في الإبداع للوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة من خلال الأبحاث المشتركة ذات العلاقة بالصناعة.

. الوصول إلى نتائج علمية عن طريق المؤسسات الإنتاجية وسوق العمل.

. تدريب كبار العاملين وإعدادهم نحو إدارة العمل الإبداعي .

. تبادل المهارات والمعارف مع الجامعات والمراكز الإبداعية الأخرى المحلية والوطنية والعالمية.

. تسويق التكنولوجيا الناتجة عن الأبحاث التطبيقية(**السيد : 2007 ، 48).**

2.5.3 التجربة اليابانية – الشراكة بين الجامعات وقطاعات الصناعة والإنتاج :

انطلقت اليابان من أن رأس المال البشري المزود بالعلوم العصرية والتكنولوجية المتطورة هو السبيل الوحيد القادر على إحداث تنمية مستدامة ، ولذلك أصبح التعاون بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية من المواضيع الأساسية والجوهرية في اليابان منذ ثمانينات القرن الماضي ، حيث تم إنشاء برامج تدريبية مشتركة

بين الجامعات والمصـــانع ، كما تم إنشـــاء لجنة متكونة من مجموعة العمل تمثل الجامعات والمؤســـسـات الإنتاجية في اليابان التي عكفت على دراسـة القضـايا المشـتركة بين الجامعة والمصـنع، ووضـع التوصـيات المناسبة لزيادة التعاون، ووضـع الآليات المناسبة لتدريب طلبة الجامعات في المشاغل والمصـانع لرفع درجة الابتكار لديهم **(مصطفي : 1998 ، 135).**

ويتولى مسـؤولية الشـراكة بين الجامعات وقطاعات الإنتاج جامعات حكومية خاصـة، ووزارات مثل: وزارة الصـــناعة والزراعة والتجارة واتحاد وزارات التربية والعلوم والرياضـــة والثقافة، ومراكز ومعاهد البحوث التعاونية ـ إضافة إلى مئات المراكز البحوثية التعاونية التي يقع معظمها داخل الجامعات، وتتمثل مهمتها في البحث في المشـــكلات التي تواجه الصـــناعة اليابانية، وطرح الأفكار التي تقوي العلاقة بين الصـــناعة والجامعات(**العيسوي : 2000 ، 123).** وتهدف هذه المراكز إلى :

. تطوير تبادل المعلومات بين الجامعة والمؤسـسـات بحيث تسـمح بالتعاون الكامل والتبادل المشـترك معاً ، والسماح للباحثين في الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بإجراء البحوث المشتركة، والسماح باشراك المؤسسات الإنتاجية لتمويل إبداعات واختراعات الجامعات.

. السـماح للجامعات بنقل وبيع التكنولوجيا إلى المصـانع الصـغرى والمتوسـطة، والسـماح لأعضـاء الهيئات التدريسية بتقاضي رواتب إضافية من المؤسسات الإنتاجية لقاء خبراتهم واستشاراتهم وبحوثهم.

. تعزيز أكبر فائدة من البحوث المشـــتركة بالجامعات والأفكار الجديدة في نقل التكنولوجيا والصـــناعة التي ينتظر منها أن تقوم بمســـاعدة الجامعات عن طريق إحداث برامج تدريســـية وتدريبية للطلبة الجامعين لتعزيز إبداعاتهم وإنتاجيتهم(**اليونسكو : 2019 ، 167).**

2.5.4 التجربة البريطانية – الجامعة الصناعية :

يرجع سبب ظهور جامعة الصـناعة إلى ازدياد حاجة أصـحاب العمل في بريطانيا إلى عمال بمهارات عالية معاصـرة لوسـائل التقنية ، وبدأت فكرة الجامعة الصـناعية 1992 لتمثل رؤية الحكومة البريطانية نحو الشراكة بين القطاعين العام والخاص في كل من إنجلترا وويلز وإيرلندا الشمالية ، وتشبه هذه الفكرة الجامعات المفتوحة، وذلك من أجل تقديم المهارات وتوفير التدريب والتعليم اللازمين لكل عامل في كافة المجالات. ونظرا لأنه لا تقوم بمثل هذا العمل مؤسسات تعليمية أخرى تطلب الأمر الحاجة إلى مؤسسة علمية كالجامعة الصـناعية ، لتأخذ المبادرة والقيادة وتنسـق النشـاطات والتغيير نحو الأفضـل **(عطية : 2005 ، 43).** وقد هدفت الجامعة الصناعية إلى:

. إيجاد الفرص أمام الأفراد للعمل وتطوير اتجاهاتهم نحو المهنة، وإقامة سوق تنافسي.

. رفع كفاية القوي العاملة، وتوفير فرص التدريب أثناء العمل.

. تكوين مراكز للتعلم الوطني ترافق العامل في ورشته ومنزله، ومراكز التعليم المحلية.

. خلق نظم لتسهيل الاتصال، ولتقديم الخدمات الإرشادية، ووضع قدرتها على محاكاة السوق (**عطية** : **2005** ، **50**).

3. النتائج والتوصيات :

3.1 النتائج :

1. إن واقع التدريب على إدارة المشروعات الصغرى في مؤسسات التعليم العالي والمهني في ليبيا يعتبر ضعيفًا ، ولا يتم الاعتماد على التدريب العملي في ذلك ، ولا يتم توفير الإمكانيات والمتطلبات لتحقيقه.

2. الاستفادة من التجربة الأمريكية في مساعدة خريجي المعاهد المهنية في إقامة مشروعاتهم الصغرى ، عبر إنشاء مشروع تعاوني بين المعاهد المهنية وغرفة التجارة والقطاع الخاص ، من خلال توظيف البحوث والمبتكرات بالمعاهد تتضمن برامج تدريب واستشارات علمية، وتحويل الأفكار لمشاريع ، وعرضها على الأشخاص الذين يبحثون عن استثمار أموالهم في مشاريع ناجحة يحتاجها الاقتصاد الوطني. وذلك بالشراكة مع مؤسسات الدولة المالية عبر فترة الحضانة، إذ تقدم فيها خدمات استشارية ومالية وقانونية ، ووضع خطط مفصلة حول التمويل والاستثمارات اللازمة، وبرامج السيولة والإنتاج والتسويق، وكل ما يتعلق بمسيرة المشروع ذات العلاقة حتى مرحلة الانطلاق .

3. الاستفادة من التجربة الكندية بإقامة شراكة قوية بين المعاهد المهنية والمؤسسات الإنتاجية داخل المعاهد المهنية ، من خلال توثيق العلاقة بين المعاهد المهنية والمؤسسات الصناعية للتمكن من تمويل البرامج لتطوير وتدعيم العلاقة بين المعاهد المهنية والصناعة ، والوصول إلى نتائج علمية عن طريق المؤسسات الإنتاجية وسوق العمل ، وتدريب العاملين وإعدادهم نحو إدارة العمل الإبداعي ، وتبادل المهارات والمعارف مع الجامعات والمراكز الإبداعية الأخرى المحلية والوطنية والعالمية.

4. الاستفادة من التجربة اليابانية بتأسيس الشراكة بين المعاهد المهنية وقطاعات الإنتاج بوزارة الصناعة والزراعة والتجارة، واتحاد وزارات التربية والعلوم والرياضة والثقافة ، ومراكز البحوث التعاونية التي ينبغي أن تكون موجودة داخل المعاهد المهنية ، ومن مهامها البحث في المشكلات التي تواجه أعمال المشروعات الصغرى، وطرح الأفكار التي تقوي العلاقة بين الصناعة والمعاهد المهنية.

5. الاســـتفادة من التجربة البريطانية بخلق شـــراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تقديم المهارات، وتوفير التدريب والتعليم اللازمين لكل عامل في كافة المجالات ، حتى تتاح الفرص أمام الأفراد للعمل وتطوير اتجاهاتهم نحو المهنة وإقامة ســوق تنافســي ، ورفع كفاية القوي العاملة وتوفير فرص التدريب أثناء العمل ، وتكوين مراكز للتعلم الوطني ترافق العامل في ورشـــته ومنزله ومراكز التعليم المحلية ، وخلق نظم لتسهيل الاتصال، ولتقديم الخدمات الإرشادية، ووضع قدرتها على محاكاة السوق.

وتتفق نتائج الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في أن تغير واقع المشروعات الصغرى في ليبيا يتطلب اســتخدام نظام تعليمي تتلاءم مخرجاته مع احتياجات ســوق العمل ، والعناية بالتعليم المهني لإعداد إطارات متخصصة ومؤهلة ، وضرورة الربط الكامل بين السياسات الاقتصادية ومخرجات العملية التعليمية والتدريب، ومتطلبات العملية الإنتاجية والخدمية ، وإصــلاح النظام التعليمي، والاهتمام بالتنمية البشـرية لتوليد رأس مال بشري وطني يقود الاقتصاد نحو الازدهار والتقدم الاجتماعي ، وهذا الأمر يستلزم التأكيد على نواحي الجودة والنواحي النوعية.

إن أهمية المشروعات الصـغرى وأهمية التدريب على إقامتها وتأسيسـها يقود إلى التطور المعرفي وتغير بيئة العمل ، من خلال تعزيز المهارات المهنية والسـلوكية للخريجين وتحسـين قدراتهم على التكيف مع العالم المهني الجديد ، وإنشـــاء مراكز خدمة المجتمع والتعليم المســـتمر لتقليل الفجوة بين جهات التعليم والإعداد والتأهيل وبين جهات التوظيف ، كما أن المشـــاريع الصـــغرى في الدول قد حظيت برعاية كبيرة من قبل المؤسـسـات المحلية والحكومية بإصـدار التشـريعات، وصـياغة السـياسـات التي حققت لها الحماية والنمو والتطور ، كما أنه قد تم إنشـــاء مؤســـســـات وأجهزة تقوم بإمداد المشـــروعات الصـــغرى بالقروض اللازمة ومساعدتها على تسويق منتجاتها، كما انتهجت سياسات لدعمها مثل: الإعفاء من الضرائب والنظم التمويلية والمساعدة ؛ إضافة إلى التدريب والتأهيل والاستشارات الفنية والاقتصادية.

3.2 التوصيات :

1. العمل علي تأسيس إدارة المشروعات الصغرى في مؤسسات التعليم العالي والمهني في ليبيا، وتوفير الإمكانيات والمتطلبات لتحقيقها.
2. الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مساعدة خريجي المعاهد المهنية في إقامة المشروعات الصغرى ، وعرضها للأشخاص الذين يبحثون عن استثمار أموالهم في مشاريع ناجحة يحتاجها الاقتصاد الوطني، متضمنه الخدمات والاستشارات المالية والقانونية .
3. إقامة شراكة قوية بين المعاهد المهنية والمؤسسات الإنتاجية للتمكن من تمويل البرامج تطويرًا وتدريبًا للطلبةإ ولإعدادهم نحو إدارة العمل الإبداعي ، وتبادل المهارات والمعارف مع الجامعات والمراكز الإبداعية الأخرى المحلية والوطنية والعالمية.
4. تأسيس شراكة بين المعاهد المهنية وقطاعات الإنتاج بوزارة الصناعة والزراعة والتجارة، واتحاد وزارات التربية والعلوم والرياضة والثقافة، ومراكز البحوث بداخل المعاهد المهنية ، للتمكن من معالجة المشكلات التي تواجه أعمال المشروعات الصغرى، وطرح الأفكار التي تقوي العلاقة بين الصناعة والمعاهد المهنية.

المراجع

إبراهيم ، نبيل عبدالرؤوف (2016) ، التجارب المقارنة لتحفيز وتنمية المشروعات المتوسطة والصغرى ، أكاديمية الشروق ، لبنان.

أبو بكر ، مصطفي (2008) ، الموارد البشرية مدخل تحقيق الميزة التنافسية ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، مصر.

البرني ، عبدالسلام العجيلي (1997) ، دور مصف التنمية كأداة تمويل للمشايع الاستثمارية في القطاعات الإنتاجية ، مركز البحوث الاقتصادية ، ليبيا.

بن سليمان ، أسامة (2007) ، فاعلية التدريب التحويلي منهل الثقافة التربوية ، مجلة جامعة أم القرى ، السعودية ، 155 – 185.

بن شايب ، محمد محمد وسعدي، فيصل (2019) ، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة ، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات ت المجلد الرابع ، العدد الستون ، 52 – 83.

حديدان ، ابتسام ميلاد (2021) ، دور المؤسسات الجامعية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التدريب المهني ، المؤتمر العلمي بجامعة طرابلس الأهلية ، ليبيا.

حلب ،شادي (2012) ، واقع التعليم المهني والتقني ومشكلاته في الوطن العربي ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات ، العدد الثامن والعشرون ، 397 – 434.

الربيعي ، فلاح خلف (2019) ، تحديات المؤامة بين مخرجات التعليم وسوق العمل في ليبيا ، بحث منشور على شبكة الانترنت.

الرمحي ، مرعي علي (2020) ، واقع التعليم الجامعي والعالي في ليبيا وتأثيره على سوق العمل الليبي ، بحث منشور على شبكة الأنترنيت ، 17. 7 . 2021.

زكري ، محمد أبوالقاسم وبن عيسى ، فوزي رجب (2019) ، المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا – الطموح والتحديات الداخلية ، الجامعي مجلة علمية محكمة ، العدد الثالث والعشرون ، 113 – 124.

السهلاوي ، خالد (2009) ، دور المشروعات الصناعية الصغرى والمتوسطة في خلق فرص عمل جديدة ، دار العلا ، الجزائر.

السيد ، إبراهيم أحمد (2007) التعليم والتنمية البشرية – خبرات عالمية ، دار الوفاء ، مصر.

الشعايدة ، منعم (2016) ، أسباب تجنب التعلم المهني في الأردن ، مجلة البحوث التربوية والمراجعات . المجد الحادي عشر ، العدد الحادي عشر ، 164 – 184.

الصوص ، سمير زهير (2010) ، بعض التجارب الدولية الناجحة في تنمية وتطوير المشاريع الصغرى والمتوسطة – نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين ، بحث منشور على شبكة الانترنت ، 31. 7.2021.

ضياء ، محمود (2012) ، التعليم التقني المنتج النتائج والانعكاسات ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد التاسع ، العدد التاسع ، 132 – 175.

الطويري ، ناصر ساسي و الحاج ، محمد علي حسن (2019) ، التعليم والمهارة وتحقيق النمو الاقتصادي ، مجلة البحوث الأكاديمية ، 34 – 46.

عطية ، عبدالقادر محمد (2005) ، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية ، مصر.

علي ، جمعة علي (2020) ، نحو توسيع التعليم والتدريب المهني والتقني ، مركز الفنيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية ، الأردن.

العيسوي ، عبدالرحيم (2000) ، التنمية في عالم متغير – دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها ، دار الشروق ، مصر.

فريق خبراء (2019) ، حالة الشباب الليبي اليوم الفرص والتحديات ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، طرابلس.

المصراتي ، سالمة (2019) ، التجارب العربية والدولية الرائدة في مجال حاصنات الأعمال – الدروس المستفادة لبناء نموذج ليبي ، أعمل المؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي ، ليبيا.

مصطفي ، الأسعد محمد (1998) ، الجامعات وتحديات المستقبل ، مجلة عالم الفكر . المجلد التاسع عشر ، العدد الثاني ، الكويت ، 120 – 145.

منظمة العمل العربية (2009) ، تجارب الشعوب العربية في التعليم المهني ، المؤتمر العربي الأول لتشغيل الشباب ، الجزائر.

نصار ، خالد محمد والبلعاوي ، صالح خيري (2016) ، التدريب من منظور ابداعي وانعكاساته علي تأسيس وتطوير مشاريع أعمال صغيرة ريادية ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية ، العدد الرابع والعشرون ، 83 – 101.

نصرالله ، عبدالفتاح (2018) ، دور التعلم التقني والمهني في تعزيز التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية ، أعمال المؤتمر العلمي الأول التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة 6، 6 ،2021.

نورالدين ، علي ابوبكر و بوقرين ، سالمة محمد (2018) ، تجارب دولية في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة ، بجث منشور على شبكة الانترنت ، 17. 7 . 2021.

نورالدين ، علي أبوبكر وعبدالرحيم ، أبوعزوم اللافي (2015) ، تجربة ليبيا في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة ، بحث منشور علي شبكة الإنترنت ، 2.10.2021.

اليونسكو (2019) ، التعليم من اجل التنمية المستدامة ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلو والثقافة ، تونس.